مطرقة مجلس من ١٥ ولاية تباشر ٨ قضايا كبرى بينها الإفراج عن موظف سابق في وزارة الخزانة

تحقيق: نادية الحلبي

افتتح رئيس المجلس القاضي منصور العتيبي الجلسة العلنية الأولى في قاعة المداولات الكبرى في مبنى المجلس في مدينة الزيتونة العليا، وأعلن أن المجلس سيبت في ٨ قضايا خلال ثلاثة أيام. وقال العتيبي إن القاعة «لن تكون مسرحا للخطابات، بل للأدلة والشهادات وحدها». وأكد أن كل طرف سيحصل على الوقت نفسه بالضبط، وأن الجرس سيقرع قبل انتهاء الوقت بدقيقة واحدة.

وتتصدر القضايا قضية الموظف السابق في وزارة الخزانة عادل منصور الشريف، الذي يطعن في قرار عزله من منصبه بعد اتهامه بتسريب معلومات عن مناقصة لتوريد أجهزة الحواسيب. وقال محامي الشريف، المحامي رامي الدباغ، إن موكله «كبش فداء لصفقة لم يكن يملك حتى حق التوقيع عليها». في المقابل، قال ممثل النيابة العامة إن الأدلة تشير إلى أن الشريف تلقى مبالغ نقدية من أحد المتقدمين.

وفي القضية الثانية، يمثل أمام المجلس المهندس وليد الكرمي، الذي طلب إحالة نفسه على التقاعد المبكر بعد ٢٢ عاما في الخدمة. وقال الكرمي في مذكرته إن قراره «ليس هروبا، بل احتجاجا على بيئة عمل لم تعد تحتمل». وأشار إلى أنه تقدم بشكاوى رسمية خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن ما وصفه بالتجاوزات في عقود الصيانة، لكن أيا منها لم يحقق فيه.

وتشمل القائمة أيضا قضية الطبيبة نجلاء فريد الحسيني، التي تطعن في قرار إيقافها عن العمل لمدة سنة واحدة، بعد اتهامها بإجراء عمليات تجميلية في عيادة خاصة خلال ساعات الدوام الرسمي في مستشفى الزيتونة العام. وقالت الحسيني في مذكرتها إن «المريضات يأتين إلي بعد أن يرفضهن الجميع، ولا أستطيع أن أتركهن في منتصف الطريق». وقد حضرت الجلسة الأولى وهي ترتدي الزي الطبي، في إشارة واضحة إلى هويتها المهنية.

وتختتم القائمة بقضية شركة الينابيع للمقاولات العامة، التي تطلب إعادة النظر في قرار استبعادها من مناقصة بناء الجسر الشمالي على نهر الزيتونة. وقال ممثل الشركة، المهندس طارق العبيدي، إن لجنة المناقصات «تجاهلت عمدا العرض الأقل سعرا، وفضلت عليه عرضا أعلى بكثير من دون أي مبرر مكتوب». وقد رفض رئيس المجلس طلبا سابقا لتأجيل هذه القضية، مؤكدا أن الجلسة «لن تؤجل مرة أخرى مهما كانت الأسباب».

ومن المقرر أن يعلن المجلس قراراته في جلسة علنية يوم الخميس ١٥ أيلول، على أن تكون جميع الجلسات مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام، باستثناء الجلسة المتعلقة بالأمن الوطني التي ستعقد خلف أبواب مغلقة.

بلدية عين الزيتونة تطلق مبادرة لتشجير ٥ آلاف شجرة في ضواحيها الشمالية

أطلقت بلدية عين الزيتونة صباح أمس السبت مبادرة واسعة لتشجير ٥ آلاف شجرة في ضواحيها الشمالية، في خطوة قالت إنها تهدف إلى مواجهة موجات الحر المتكررة التي شهدتها المدينة خلال السنوات الثلاث الماضية. وشارك في الحملة الأولى نحو ٤٠٠ متطوع بين موظفين في البلدية وطلاب من المدارس الثانوية، توزعوا على ١٢ موقعا زرعوا فيها أشجار الزيتون والخروب والسرو.

وقال رئيس البلدية المهندس كمال الدين الورداني في كلمة ألقاها عند مدخل حديقة الينابيع الجديدة إن «الظل لم يعد رفاهية، بل صار حاجة يومية لعائلات كثيرة لا تملك مكيفات ولا تستطيع دفع فواتير الكهرباء المرتفعة في أشهر الصيف». وأضاف أن البلدية خصصت للمشروع ميزانية بلغت ٣٫٤ مليون دينار، وأن كل شجرة ستحمل رقما خاصا يسمح للسكان بالإبلاغ عن أي إهمال في الري أو القطع.

وأوضح مدير دائرة البيئة في البلدية السيد رامي الخطيب أن الأشجار اختيرت بعناية لتناسب التربة والمناخ المحلي، وأن فرقا متخصصة ستتولى الري بالتنقيط مرتين في الأسبوع خلال الأشهر الثلاثة الأولى. وأشار إلى أن البلدية تعاقدت مع شركة محلية لتركيب شبكة الري، وأن العقد يتضمن غرامات مالية على الشركة في حال نفوق أكثر من ١٠٪ من الشتلات خلال سنة واحدة.

وتأتي المبادرة بعد دراسة أعدتها البلدية العام الماضي أظهرت أن درجات الحرارة في الأحياء الشمالية تزيد بمعدل ٤ درجات مئوية على الأقل عن وسط المدينة خلال أشهر الصيف، بسبب قلة المساحات الخضراء وكثرة الأسفلت والخرسانة. وقالت الدراسة إن هذه الفروق ترفع استهلاك الكهرباء وتزيد من حالات الإغماء والإجهاد الحراري التي سجلتها غرف الطوارئ في المستشفيات القريبة.

وقوبلت المبادرة بترحيب واسع من السكان، إلا أن بعض الأهالي عبروا عن مخاوفهم من أن تتحول الأشجار إلى عبء على الأرصفة الضيقة أو أن تسبب أضرارا للأنابيب تحت الأرض. وردا على ذلك، أعلنت البلدية أنها ستعقد ورشات توعية للسكان في مراكز الأحياء، وأن فرقا فنية ستعاين كل موقع قبل الزراعة للتأكد من خلوه من الكابلات والأنابيب.

وتخطط البلدية لتوسيع المبادرة لتشمل ١٢ ألف شجرة إضافية بحلول عام ٢٠٢٤، بالتعاون مع جمعيات الأحياء والمدارس، على أن تعتمد في تمويلها على مزيج من الميزانية المحلية وتبرعات الشركات والأفراد. وقال الورداني إن «الهدف ليس أن نزرع أشجارا فقط، بل أن نعيد للناس مدينة يستطيعون أن يخرجوا إليها في الصباح الباكر وفي المساء دون أن يشعروا أنهم يهربون من الحر».

(صفحة ٢ تابع)

مجلس الأمناء يقر خطة لتطوير ٣ مدارس ريفية وتعيين مديرة جديدة للتعليم

وافق مجلس الأمناء في جلسته العادية التي عقدها مساء أمس الثلاثاء في مقر المجلس في مدينة الزيتونة العليا على خطة شاملة لتطوير ثلاث مدارس ريفية في قضاء وادي السنديان، وعلى تعيين السيدة هالة منصور الدباغ مديرة للتعليم في القضاء. وجاء القرار بعد نقاش استمر نحو ثلاث ساعات، وصوت لصالحه ٩ أعضاء من أصل ١١، فيما امتنع عضوان عن التصويت.

وتشمل الخطة المدارس الثانوية في بلدة عين الصفصاف وقريتي تل الحمائم وكفر النعناع، وتنص على بناء مرافق صحية جديدة وتزويد المدارس بمولدات كهربائية وبألواح شمسية، إضافة إلى توفير وسائل نقل يومية للطلبة القادمين من القرى المجاورة. وقدرت الكلفة الإجمالية للمشروع بـ ٤٫٢ مليون دينار، على أن تنفذ الأشغال خلال سنتين دراسيتين.

وقالت الدباغ في كلمة قصيرة بعد أداء اليمين القانونية إن «المدرسة في الريف ليست مبنى فقط، بل هي المكان الوحيد الذي يلتقي فيه الطفل بالأمل في بيئة آمنة»، مضيفة أنها ستعطي الأولوية في عملها الأول لمعالجة التسرب المدرسي الذي ارتفع في بعض القرى خلال السنوات الثلاث الماضية. وأكدت أنها ستعقد لقاءات دورية مع أولياء الأمور والمعلمين.

وأوضح رئيس المجلس المهندس فراس العبيدي أن تمويل المشروع سيتوزع بين موازنة المجلس وصندوق التنمية الريفية، مشيرا إلى أن الاتفاق مع الصندوق وقع في ٢٠ أيار الماضي. وقال العبيدي إن «الخطة لا تكتفي بالحجر والإسمنت، بل تربط كل مدرسة بمركز صحي قريب وبمكتبة متنقلة تزور القرى مرتين في الشهر».

وأعلن العبيدي أن المجلس قرر تشكيل لجنة رقابة من ٥ أعضاء برئاسة العضو عادل منصور الشريف، مهمتها متابعة سير الأشغال وتقديم تقرير ربع سنوي. وأضاف أن أي تأخير يتجاوز ٦٠ يوما عن الجدول الزمني سيعرض المقاول لغرامات يومية، مؤكدا أن «لا أحد فوق القانون، لا المقاول ولا حتى أعضاء المجلس